

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية

دراسة حالة ولاية غليزان

سمرة مباركي

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس

Sam_mebarki@yahoo.fr

مصطفى بوعقل

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس

Bouakel.mustapha@gmail.com

The Reality Of The Agricultural Sector In Algeria

Between The Available Resources And The Obstacles To Development

Case Study : Relizane State

ملخص:

يؤدي القطاع الفلاحي دورا فعالا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك بفضل ما يتوفر عليه هذا الأخير من موارد طبيعية ومقومات بشرية ومالية ضخمة، الأمر الذي جعل الجزائر تصب كامل انشغالها قانونيا، تقنيا وماليا قصد دعم وترقية هذا القطاع باعتباره بديلا استراتيجيا كفيلا بنقل الاقتصاد الوطني إلى درجات أكثر تقدما واستقرارا خصوصا في ظل موجة الاضرابات التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخرا، إلا أن المعطيات الراهنة كشفت تدني مستوى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، نظرا لتعدد العقبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار واستقطاب المهتمين، ما طرح على أرض الواقع خلفيات تحمل في طياتها العديد من التحديات والرهانات.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية، البدائل الاستراتيجية، الإمكانيات، المعوقات.

رموز JEL: Q19-N57

Abstract:

The agricultural sector has an effective role in advancing the economic development in Algeria thanks to its huge natural resources, human and financial potentials. In this field Algeria fully mobilized its attentions in order to support and promote this sector as a strategic alternative which insure an advanced and stable economic situation, especially in the light of the recent strikes faced by Algeria. However, the current data revealed the low level of the agricultural sector contribution to economic development due to the many obstacles that prevent stability and attracting the interested parties and which create many challenges and stakes.

Key Words:

Agricultural Sector, Economic Development, Strategic Alternatives, Potentials, Constraints.

(JEL) Classification : N57-Q19

المقدمة:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الاستراتيجية الحساسة التي تساهم بفعالية في التنمية المحلية، فهي مصدر مهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما تشكل مجالا واسعا لخلق فرص العمل ومكافحة البطالة المتفشية في المناطق الريفية بنسب مرتفعة، وتوفير المواد الأولية الزراعية (القطن، الجلود، الصوف...)، ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية، فهي بمثابة الحجر الأساس للاقتصاديات المتقدمة، ومن هذا المنطلق لجأت العديد من الدول النامية بما في ذلك الجزائر إلى تبني إصلاحات هيكلية قصد دعم وترقية قطاع الفلاحة، غير أن غالبيتها واجهت معوقات عدة زادت من تهميش هذا الأخير واتساع الهوة بين القطاعات، الأمر الذي مهد الطريق لحملة من الاختلالات خصوصاً في ظل استمرار تدهور إيرادات الدولة بفعل التراجع الحاد لأسعار النفط منذ السداسي الثاني لسنة 2014.

إشكالية الدراسة:

لقد عجلت الظروف الاقتصادية التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخراً إلى الإسراع في البحث عن خيارات استراتيجية تعمل من خلالها على إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من كون الجزائر تتوفر على مقومات وإمكانات طبيعية، بشرية ومالية هائلة إلا أن المعطيات الراهنة كشفت وجود العديد من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تقدم هذا القطاع. وفي ظل هذه المتغيرات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

• كيف يمكن للجزائر أن تقوى إحياء وتعزيز القطاع الفلاحي في ظل وفرة الإمكانيات المحلية

وتعقد عوامل التنمية الاقتصادية ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إمكانيات قطاع الفلاحة في الجزائر، والدور الذي يلعبه في تحسين النمو الاقتصادي، ما يفتح الباب واسعا أمام السلطات للاستثمار في هذا المجال واستغلاله كبديل اقتصادي مهم لتحقيق دفعة نوعية للتنمية المحلية وتحقيق الاستقرار من جهة، فضلا عن تسطير خطط واستراتيجيات للتصدي لخمى الصدمات الخارجية وكذا الخروج بالاقتصاد الوطني إلى الواجهة ومقارعة البلدان المتقدمة من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

- الاطلاع على الطاقات والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في قطاع الفلاحة.
- تبيان مكانة القطاع الفلاحي كأحد البدائل الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- الوقوف على المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر والجوانب الواجب تداركها.
- تشخيص واقع القطاع الفلاحي بولاية غليزان.

محاور الدراسة:

للإلمام بالموضوع والإحاطة بجزئياته تطرقنا إلى تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- **المحور الثاني:** معالم تزايد الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر؛
- **المحور الثالث:** معوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- **المحور الرابع:** دراسة واقع القطاع الفلاحي بولاية غليزان.

أولا - مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع فلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية.

1. المقومات الطبيعية:

إن التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية، من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ شبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب. وعلى أساس هذا الاختلاف تتجدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة، وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر بها.

1.1. الأراضي الزراعية:

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس طبيعتها تتجدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، وتقدر مساحة الجزائر بـ 238 مليون هكتار منها 42.5 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2014،¹ وتقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.465 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية،² والجدول الآتي يوضح أكثر تفاصيل حول توزيع الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم (01): توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي وتطورها خلال الفترة (2010-2014) الوحدة: ألف هكتار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
المساحة الفلاحية الصالحة	8435.0	8445.4	9032.7	8461.9	8465.0
المراعي والمجاري	32938.3	32942.0	32943.7	32969.7	32966.0
أراضي الاستغلال الفلاحي غير المنتجة	1071.0	1056.2	1032.6	1097.3	1089.5
الغابات	4254.8	4255.8	4268.1	4273.6	4232.6
مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة	4699.1	46699.4	47277.1	46802.6	46753.1

Source: ONS, Collections Statistiques 2005, 2008 et 2011.

Arab Agricultural Statistics Yearbook 2012, 2013, 2014, 2015

ومن جهة أخرى تعتبر المساحة الفلاحية المستعملة مقابل عدد السكان في تراجع مستمر من 0.32 هكتار/فرد في 1995 إلى أقل من 0.21 هكتار/فرد في 2014 لتستقر عند نفس النسبة مع نهاية سنة 2016 أي انخفاض بنسبة 65%، في حين تبقى هذه المساحة مخصصة أساسا للمحاصيل الكبرى وخاصة الحبوب. كما أن الأراضي الهامجة (المساحات الزراعية التي تترك للراحة) تمثل 40% من المساحة الفلاحية المستعملة، مما يعكس هيمنة النمط الزراعي التوسعي على المجال الفلاحي. وتمثل نسبة المحاصيل الكبرى إلى الأراضي الهامجة حوالي 90% من المساحة الفلاحية الكلية ويجمع 75.04% من المستثمرات.

الجدول رقم (02): نصيب الفرد من المساحة خلال الفترة (2010-2014) المساحة: ألف هكتار السكان: ألف نسمة

2014	2013	2012	2011	2010	
39500.00	38297.00	37183.18	36414.29	35661.31	إجمالي عدد السكان
238174.10	238174.10	238174.10	238174.10	238174.10	المساحة الجغرافية
8465.04	8461.87	9032.70	8445.49	8435.03	المساحة المزروعة
6.03	6.22	6.41	6.54	6.68	م.الجغرافية/فرد
0.21	0.22	0.24	0.23	0.24	م.المزروعة/فرد

Source: Arab Agricultural Statistics Yearbook 2012, 2013, 2014, 2015

وتتميز الجزائر بهيمنة الفلاحة العائلية أكثر من 70% من الأراضي المستغلة ذات طابع عائلي وفلاحي، وقد تضاعف معامل المنحة الغذائية السنوي للفرد في الجزائر بـ 3.5 مرات ما بين سنتي 2000 و 2011 لينتقل من 78 دولار إلى 267 دولار. على سبيل المقارنة تقدر هذه المنحة بـ 190 دولار في مصر و 189 دولار في المغرب و 270 دولار في تونس و 806 دولار في العربية السعودية و 1.378 دولار في الكويت و 2.000 دولارا في الامارات العربية المتحدة.³

2.1. الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي:

1.2.1. الموارد المائية المطرية:

قدر المؤتمر الجيولوجي الذي انعقد بالجزائر العاصمة متوسط التساقط السنوي للأمطار بحوالي 100 مليار م³، يتبخر منه 85% أي ما يعادل 85 مليار م³/سنة، أما 15 مليار م³ المتبقية فتتقسم بين المياه الجارية السطحية وتقدر بحوالي 12.4 مليار م³/سنة وبين المياه المتجددة التي تتسرب في التربة والمقدر بـ 2.6 مليار م³/سنة منها 2 مليار م³ موجود في شمال البلاد، و 0.6 مليار م³ موجود في الجنوب. أما الموارد الحقيقية في البلاد من المياه فإنها تقدر بـ 19.4 مليار م³/سنة.⁴

2.2.1. الموارد المائية السطحية: تتمثل المواد المائية السطحية في⁵:

- **الوديان والأنهار :** تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³.

- **السدود:** يقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، ولكن عدد السدود المنشأة يقدر بـ 114 سدا، بحجم تخزين إجمالي لا يتعدى 5.2 مليار م³، وبحجم إجمالي منتظم يقدر بـ 2.228 مليار م³، منها 52 سدا تفوق سعته 10 ملايين م³، باقي السدود (62 سد) فهي سدود صغيرة تتراوح طاقتها التخزينية ما بين مليون إلى 10 مليون م³، كما يجري حاليا برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليار م³، من بينها سد بني هارون، الذي يعد أكبر سد في الجزائر بطاقة تخزين 960 مليون م³، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر.

3.2.1. المياه الجوفية:

تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م³/سنة موزعة على 2 مليار م³/سنة في شمال البلاد و 5 مليار م³/سنة في جنوب البلاد، ويمكن تقسيم الموارد المائية الجوفية في الجزائر إلى قسمين:⁶

• **المياه الجوفية في الشمال:** تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90% أي ما يعادل 8.1 مليارات م³/سنة. وتشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية، و23000 بئر عميق، و90000 ينبوع، و60000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المجتمعة في الطبقات، على عكس الموارد المائية الجوفية في الجنوب، فإن الاحتياطات في شمال البلاد قابلة للتجديد حيث أنها تمثل في المجموع 126 طبقة رئيسية.

• **المياه الجوفية في الجنوب:** إن منطقة الصحراء لا التي تكاد تعرف سيلانا سطحيا، إلا أنها تتوفر على موارد مائية جوفية هامة وتوجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض، حيث يصل عمقها إلى نحو 2000 م، وتقدر احتياطات المياه الجوفية بحوالي 5 ملايين م³/سنة، وأغلب هذه الموارد المائية الجوفية غير قابلة للتجديد، ويبلغ حجم الاستغلال الحالي 2.2 مليار متر مكعب سنويا، وتبقى المشكلة في كيفية استخراجها لأنها تتطلب تقنيات وموارد مالية ضخمة لاستغلالها.⁷

4.2.1. تحلية مياه البحر:

لقد تجسدت التجربة الجزائرية في هذا المجال في ثلاث مناطق صناعية هي: أرزيو، سكيكدة وعنابة، وتسمح هذه المحطات بتجديد 18 مليون م³/سنة، بالإضافة إلى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و 200 ألف م³ يوميا، و 22 مصنع صغير يتم تشييدها حاليا لنتج أكثر من 57 ألف م³ يوميا، ليتم الوصول إلى إنتاج أزيد من مليون م³ في اليوم من المياه المحلاة.⁸

5.2.1. معالجة المياه المستعملة:

إن إمكانيات الجزائر من هذا المورد تبقى ضعيفة، حيث سجلت الإحصائيات 21 محطة تصفية مستغلة و23 طور الانجاز، 19 قيد التأهيل، وتبلغ قدرات التصفية تقريبا 160 مليون م³/سنة إلا أنها في الواقع لا تشتغل إلا بنصف طاقتها ما يعادل 75 مليون م³/سنة.⁹

2. المقومات البشرية:

1.2. حجم قوة العمل الزراعية:

لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعية في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا، حيث انتقل حجم العمالة الفلاحية من 905 ألف عامل سنة 1990 إلى 1.200 ألف عامل سنة 1999،¹⁰ وقد بلغ أعلى ذروة له ب 3.175 ألف عامل سنة 2010 بنسبة زيادة 32.6 % و 164.6 % على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن هناك زيادة كبيرة حدثت في عام 2000 و2001، بفضل بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، إلا أن هذا العدد بدأ في التراجع بسبب إهمال النشاط الفلاحي وزيادة نسبة النزوح الريفي، ومع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 22%.¹¹

الجدول رقم (03): نصيب الفرد من المساحة خلال الفترة (2009-2014) السكان: ألف نسمة

إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	
35.100.00	13.970.00	14.968.00	3.157.00	2009
35.661.31	13.970.00	14.638.00	3.175.00	2010
36.717.00	13.970.00	10.662.00	2.442.60	2011

2.476.50	11.423.00	10.065.00	37.495.00	2012
2.528.90	11.964.00	9.926.00	38.297.00	2013
2.550.60	11.453.00	9.792.00	39.500.00	2014

Source: Arab Agricultural Statistics Yearbook 2012, 2013, 2014, 2015

2.2. حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها:

لقد انخفض عدد المتكونين مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هذا المجال، تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية ونصائح في الميدان من طرف إدارات القطاع أو إدارات المعاهد المتخصصة، فنجد مثلاً خلال سنة 2006 أن 77100 فلاح تلقوا تكويناً ميدانياً في مزارعهم، وأن الأيام الإعلامية وصلت إلى 4786 يوم، والأيام التحسيسية إلى 1710 يوم، والزيارات الميدانية التوجيهية إلى 32795 زيارة، والتظاهرات العلمية والتقنية في كل التخصصات الفلاحية إلى 145 تظاهرة، بالإضافة إلى الحصص التلفزيونية والإذاعية التي وصلت إلى 9088 حصة موزعة بين حصص إعلامية وتوجيهية، وكذا المنشورات الإعلامية التي وصل عددها إلى 200.000 نسخة.¹²

3.2. البحث العلمي الزراعي :

يعتبر البحث العلمي من مقومات تنمية القطاع الزراعي وتطوره، ومنذ صدور القانون 98-11 المتعلق بتوجيه البحث العلمي والتكنولوجي، من خلال البرامج الوطنية للبحث وكذا البرامج القطاعية والبرامج في إطار الشراكة، فقد ارتفع عدد الباحثين في مجال البحوث العلمية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات، فبالنسبة للقطاع الزراعي اهتمت البحوث بـ:

- المشاكل التنموية للقطاع خاصة في المجال الغذائي والتنمية الريفية والتنمية المستدامة،
- مجال الغابات (مكافحة الانجراف والتعرية، مكافحة التصحر، والتحسينات الوراثية النباتية والحيوانية).

وقد تطور عدد الباحثين من 193 باحث سنة 2000 إلى 239 باحث عام 2006 في كل التخصصات الفلاحية، بنسبة نمو 23%، مع العلم أن قانون 98-11 كان يهدف إلى الوصول إلى أكثر من 550 باحث، كما أن عدد البحوث انتقلت من 808 سنة 2004 إلى 1456 بحث سنة 2006 بنسبة زيادة 80%، مع العلم أنه يشترك أكثر من باحث في نفس البحث.¹³

3. الإمكانيات المالية :

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة، المخصصة لتسييرها وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنوياً غلفاً مالياً يحدد بحسب الاحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال.

وتعد المكننة الزراعية (الجانب التقني) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج وإحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وذلك للاعتبارات التالية:

- الآلات الزراعية تستعمل في (الحراثة والحصاد)، مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية.
- كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة وتهيتها كالقدرة على الحراثة.

• تحسين العميات الزراعية الأخرى إذ هناك ترابط بين درجة المكننة واستخدام الوسائل التقنية الأخرى وقبول الإرشاد الفلاحي. ويمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسين الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث بلغ متوسط رأس الزراعي 11.9 مليار دولار خلال الفترة 1980-2009 وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 و 2009 على التوالي، وقد قدرت الزيادة بـ 4.9 مليار دولار، وقد شهد ارتفاعا مستمرا بمعدل زيادة سنوي قدر بـ 176 مليون دولار.¹⁴

ثانيا - معالم تزايد الاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر

1. تحليل تطور مساهمة قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني

1.1. المساهمة في النمو الاقتصادي:

من الجدول رقم (04) يتضح لنا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي قد انخفضت بعد سنة 2000 لكن سرعان ما تحسنت مع مطلع سنة 2011 متجاوزة بذلك نسبة 9% لتقفز في سنة 2012 في حدود 18%، وقد سجلت المساهمة أعلى ذروة لها خلال سنة 2013 بنسبة بلغت 35.3%. ويعود هذا التحسن إلى سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9% بغض النظر عن سنوات 2012، 2013 و 2014.

الجدول (04): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
المساهمة %	5.53	9.67	18.05	35.3	26.8

المصدر: بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي

2.1. المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تشير بيانات الجدول رقم (05) إلى أن وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة كمتوسط للفترة 2010/2014 تمثل نحو 10.29% محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات،¹⁵ ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وتصدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لانعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

الجدول (05): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي الخام خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
المساهمة %	9.75	9.74	10.56	11.58	9.82	10.29

Source : ONS, Rétrospective Statistique Algérienne 1962-2011, Ch14-Comptes Economiques, P234-237.

3.1. المساهمة في القيمة المضافة:

تشير بيانات الجدول رقم (06) إلى أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة تبقى شبه مستقرة خلال الفترة 2010/2014، محتلة بذلك المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وسرعان ما تراجعت خلف قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك بسبب الاستثمارات الضخمة التي وجهت إلى تعزيز البنية التحتية كالطريق السيار شرق-غرب، إضافة إلى الاقبال الواسع على خدمات النقل

جراء إطلاق مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. حيث بلغت مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة أدنى مستوى لها سنة 2011 بـ 8.1%، لتعود إلى الارتفاع متجاوزة نسبة 10.6% منذ السداسي الثاني من سنة 2014 توازيا مع انهيار أسعار البترول، الأمر الذي دفع بضخ المزيد من الاستثمارات في قطاعات أخرى قصد إدراك الاستقرار في الوضع الاقتصادي الوطني.

الجدول (06): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة 2009-2014

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المساهمة %	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8	10.6

المصدر: سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات - دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص 228.

4.1. الميزان التجاري الزراعي:

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) إلى أن العجز في الميزان التجاري الزراعي في ارتفاع مستمر من 2.28 مليار دولار لمتوسط الفترة (1990/80)¹⁶ إلى 10 مليار دولار سنة 2011، إلا أن هذه العجز بدأ في التضاعف بشكل كبير ابتداء من 2013 ليصل في حدود 16.949 مليار دولار بزيادة قدرها 95.5% وقد بلغ العجز أعلى ذروة له سنة 2014 بمبلغ قدر بـ 18.636 مليار دولار، وتعود أسباب هذا العجز إلى التزايد المطرد في نسبة الواردات وضعف سياسات ترشيد الاستهلاك، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية يبقى ثابتا في حدود 3%، وهو ما يهدد رصيد العملة الصعبة بالاستنزاف ويهدد الأمن الغذائي.

الجدول (07): تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2010-2014 الوحدة: مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الزراعية	307	355	313	569	773
الواردات الزراعية	6058	9850	8983	17518	19409
الرصيد	-5751	-9495	-8670	-16949	-18636

Source: Arab Agricultural Statistics Yearbook Vol 35, 2015

5.1. المساهمة في العمالة:

عرف القطاع الفلاحي تدهورا ملحوظا في نسبة مساهمته في خلق مناصب العمل لا سيما في فترة 2000/1990 بسبب التوترات السياسية والاجتماعية التي عاشت الجزائر على وقعها آنذاك، إلا أنه تم تدارك الوضع بعد إطلاق مشروع الانعاش الاقتصادي الأول والثاني، لتستقر هذه النسبة عند حدود 11.87% كمتوسط مساهمة هذا القطاع في العمالة خلال الفترة 2010/2014 ويمكن تفسير النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) بالاضطرابات التي يعرفها قطاع الفلاحة وأهمها هجرة قوى العمل إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وتحسن ظروف المعيشة، فضلا عن عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح، مما ساعد على الهجرة نحو المدن، كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على أكثر من نصف العمالة وهذا غير مرغوب فيه باعتبار أنه قطاع غير منتج للثروة.

الجدول (08): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
المساهمة %	11.7	10.8	9.0	10.6	8.8	11.87

المصدر: أرقام الديوان الوطني للإحصائيات 2012، 2015.

2. تدابير دعم وترقية القطاع الفلاحي في الجزائر

إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية يستوجب على الدولة القيام بما يلي:¹⁷

- 1.2. خلق المناخ المناسب: يتم من خلال إعادة التأهيل والتكيف وتوسيع القدرات الاستيعابية، وتطوير البنى التحتية وإصلاح النظام التشريعي، المصرفي والضريبي وتشجيع الاستثمار، مما يسمح باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية الكامنة في الزراعة.
- 2.2. إعادة هيكلة القطاع الزراعي: تتطلب إعادة الهيكلة توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي، والتوفيق بين الاستخدام الآمن للموارد الطبيعية وضمان إستدامتها.
- 3.2. توفير البنى التحتية: إن ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليفه تعود أساسا إلى ضعف البنية التحتية من أراضي زراعية وسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ... إلخ.
- 4.2. تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية: وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب التقنية والفنية والإدارية الحديثة، مما ينتج عنه تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج، الجودة والتنافسية.
- 5.2. العمل على تحسين القدرة التنافسية للمصادر الزراعية: من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات وتشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في الصادرات، وتكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تساهم في تحسين القدرات التنافسية لهذه المنتجات.
- 6.2. بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية: إن تطوير القطاع الزراعي مرتبط بتطوير كفاءة التجارة الزراعية المحلية والدولية، التي هي تتعلق بتوفر قاعدة المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية، القوانين، رغبات المستهلكين، الأسعار وقدرات المنافسين.
- 7.2. تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي: من خلال جهود الباحثين بالجامعات ومراكز البحوث وتطوير شتى المجالات ذات الصلة بالزراعة والتصنيع الزراعي، دون أن ننسى دور الإرشاد الزراعي في توصيل هذه النتائج إلى الفلاحين والعاملين في المجال الفلاحي.
- 8.2. تدابير أخرى: تسعى الحكومة الجزائرية إلى ترقية وتطوير القطاع الفلاحي من خلال استنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة وحصر ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية، والعمل على تكامل البحوث في مجالات الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي والتسويق الزراعي.¹⁸

كما تقترح منظمة التغذية والزراعة "FAO" نموذجا لتحسين أداء القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال:¹⁹

التحسين المستدام لأداء القطاع، لا سيما من خلال:

- تنمية وتوسيع النموذج الاقتصادي الزراعي والريفي الجديد؛
- استمرار وتعزيز الإصلاحات وكذا تفعيل دور المنظمات المهنية؛
- تقوية قدرات مؤسسات البحوث والتدريب والإرشاد، ومساهمتها في عصنة المزارع ومؤسسات الاستغلال الفلاحي.

تحسين إدارة الموارد الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية، وضمان المشاركة الفعالة من المستفيدين على أساس:

- متابعة وتعزيز النظم الإيكولوجية وحمايتها (مكافحة التصحر، والتقليل من آثار تغير المناخ...).

- تعزيز تعبئة وتنمية الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي، وتنظيم إدارة الأراضي الزراعية وضمان أفضل تأمين للمزارعين؛
- تطوير ونشر الابتكارات التكنولوجية تسهل الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد البيئية.

تحسين الجودة وتثمين خصائص المنتج المحلي:

- تحسين جودة المنتج من خلال برامج محددة وهادفة، وتحسين إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية؛
- تثمين الانشغالات واغتنام الفرص التي تتيحها اتفاقيات التجارة الإقليمية؛
- تنظيم الأسواق المحلية وضبط القوانين واللوائح الداخلية (معايير الجودة، التسويق، ومنصات الخدمات).

مساهمة كبيرة في التنمية البشرية من خلال:

- تحسين الظروف المعيشية عن طريق خلق فرص عمل في المناطق الحضرية والريفية، والتحسين المستمر للمداخيل؛
- تقديم الدعم لاحتياجات واهتمامات الفئات الأكثر ضعفا كالنساء وفئة صغار المزارعين؛
- إنشاء الأطر المرتكزة على البحوث وابتكار نماذج تنظيمية متطورة تتكيف مع الظروف المحلية.

ثالثا - معوقات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

تواجه الجزائر عدة عراقيل تحول دون تنمية وترقية القطاع الزراعي، نذكر من بينها:

1. المعوقات الطبيعية: وتختصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقذف عائقا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي

الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة... الخ. وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية الأساسية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر، غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان قد أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة، ورفع قدرتها الإنتاجية، وتنقسم المعوقات المناخية إلى:²⁰

1.1. معوقات مناخية: شهدت فترة التسعينيات تحديدا موجات متتابة من حالات الجفاف ما أدى إلى تذبذب محسوس في الإنتاج

الزراعي وخاصة في مجال الحبوب. إضافة إلى اتساع المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية، كذلك تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية والأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة، إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج النباتي

2.1. تملح التربة: تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي، ومثل هذا

المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التبت ترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء ويحدث هذا التراكم نتيجة لعظمكم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات البحرية أو الترسبات التي تتكون أثناء تبخر المياه الجوفية ومياه الأودية والبحيرات والترسيب الجوي للأملاح قرب سواحل البحر، وتعرف هذه الأنواع من التربة بالتربة المتأثرة بالأملاح والتي تتصف بانخفاض إنتاجيتها.

3.1. التصحر: تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر، إذ تحذر الكثير من الدراسات من خطر التصحر. ومما يزيد من مخاطر التصحر أن المزارعين في المناطق الجافة والمحيدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها، فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرقونها حرثا عميقا عدة مرات مما يهيئ ظروفًا مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافا، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار العاصرية المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية. أما في المناطق المروية، فيؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم واستعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة.

2. المعوقات التقنية:

1.2. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية: ونعني بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العلمية، حيث يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري يجعل الإقبال عليه ضعيفا. ويعود عدا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة وإلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية الدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، كما يعاني عمال الزراعة من مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساسا في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصا في مجال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض، إضافة إلى صغر الحيازات وتبعثرها. يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة الزراعية، والت تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديث وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال، مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية:²¹

1.1.2. نقص العمالة الزراعية المدربة: إن التكوين في القطاع الزراعي لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما يجب في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال بسبب نقص التمويل من جهة والوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي. كذلك إن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي غالبا أنهم لا يكملون تكوينهم، أو أنهم إذا أكملوها فإنهم لا يزاولون نشاطا فلاحيا فمثلا من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية، 40 منهم فقط يستمرون في هذا الميدان. لذا يجب العمل على إجراء تعديلات هيكلية مؤثرة في سياسة التعليم بصفة عامة والتعليم الفني منه بصفة خاصة، بالشكل الذي يركز على توفير مصادر العمالة الفنية المدربة واستقرارها وذلك سواء من خلال الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ودعم مؤسساته أم من خلال الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب الهادفة لزيادة كفاءة العمالة ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة.

2.1.2. مشاكل مالية: يعاني قطاع الفلاحة من صعوبات كبيرة تتعلق بتعقد إجراءات الاستفادة من القروض البنكية كقرض التحدي وقرض الرفيق نتيجة التسيب وانتشار البيروقراطية وارتفاع نسبة الفساد المالي والإداري، مما أجبر المتعاملين والفلاحين إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى أسرع وأبسط وتستجيب لمتطلبات التنمية الفلاحية.²²

2.2. مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية: وهي كثيرة غير أننا سنقتصر على المسائل التالية:

1.2.2. مشاكل التسويق: يعاني التسويق الزراعي في الجزائر من مشاكل وعيوب كثيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب؛ فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين

المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية وأسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين، والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف لكل ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.²³

2.2.2. مشكل التحكم في العقار الفلاحي: مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية (طرق جيدة، الكهرباء، المياه)، وتوفرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى البحث عن الاستثمار في قطاعات أخرى.²⁴

3. معوقات أخرى:²⁵

- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال المتعلقة بالأموال العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الإمتياز؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف، .. الخ)، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي فاقت 40 مليار دج سنة 2008؛
- عدم استقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد وغموضها أحيانا؛
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة؛
- إهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الزراعي، نظرا للإخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر (كالعوامل المناخية، والكوارث الطبيعية)؛
- معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي.

رابعا - دراسة واقع القطاع الفلاحي بولاية غليزان

1. تشخيص واقع القطاع الفلاحي بولاية غليزان:²⁶

1.1. توزيع المساحة: تبلغ المساحة الاجمالية للولاية 487.232 هكتار أما المساحة الفلاحية فتقدر بـ 348.951 هكتار منها 281.875 هكتار صالحة للزراعة وهي موزعة كالتالي:

- المنطقة الجبلية: 111.839 هكتار بما يعادل 39.67%.
- المنطقة السفحية: 69.902 هكتار بما يعادل 24.80%.
- المنطقة السهلية: 100.134 هكتار بما يعادل 35.53%.

2.1. الموارد المائية: تتمتع الولاية بثلاث (03) سدود بسعة إجمالية تقدر بـ 561 هكتار³، وكذا ثلاث (03) حواجز مائية بسعة 0.69 هكتار³، في حين تقدر عمليات التنقيب بـ 316 وحدة بتدفق 10 لتر/ بالثانية، والآبار بـ 2347 وحدة بتدفق 02 لتر/ بالثانية. وتبلغ المساحة الاجمالية القابلة للسقي 50.000 هكتار، كما توزعت المساحة المجهزة والبالغة 31.812 هكتار على:

- محيط سهل مينا : 17.235 هكتار.

- محيط سهل الشلف : 14.577 هكتار.

ومن جهة أخرى غطى الري الصغير-المتوسط 18.188 هكتار، فيما بلغت المساحة المسقية سنة 2016 ما يقارب 23.553 هكتار، أما المساحة المسقية بواسطة السدود والحواجز المائية فقدرت بـ 10.360 هكتار، في حين بلغت المساحة المسقية بواسطة التنقيب والآبار 13.193 هكتار.

3.1. تخصيص الأراضي الفلاحية:

- المحاصيل الزراعية الكبرى : 165.025 هكتار منها 136.000 هكتار للحبوب

- الأشجار المثمرة : 21.980 هكتار

- زراعة الخضروات : 22.485 هكتار منها 9.283 هكتار

- أرض غير محروثة : 72.385 هكتار

4.1. الهيكل العقاري: تتوفر الولاية على 31.769 مستثمرة فلاحية منها 24.574 خاصة، كما بلغ عدد المستفيدين من عقود الامتياز 6.658، و 499 مستفيد من الحيازة على الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، كما يوجد بالولاية خمسة (05) مزارع نموذجية ومعهدتين فلاحين (INRA – INSID).

5.1. العمالة: بلغ عدد سكان الولاية 882.843 نسمة سنة 2016، منها 235.708 نسمة تقطن بالأرياف أي ما يعادل 27% من سكان الولاية، كما بلغ العدد الاجمالي للعمالة النشطة 575.940 نسمة، منها 70.242 نسمة تنشط بالبحال الفلاحي أي بما يعادل 28% من اليد العاملة الكلية النشطة بالولاية.

6.1. وضعية العتاد الفلاحي: يتوزع العتاد الفلاحي الموجود بالولاية كالتالي:

الجدول (09): توزع العتاد الفلاحي خلال الفترة 2013

العدد	40+ حصان	60+ حصان	80+ حصان	جرار بسلاسل	عتاد التربة	عتاد الجني	آلة الحصاد	عتاد النقل
	120	2380	20	100	4510	1950	246	3649

المصدر: إحصائيات مديرية للمصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

من أجل رفع نسبة المكننة و تحديد حظيرة العتاد الفلاحي اتخذت إجراءات لدعم الفلاحين لاقتناء التجهيزات الفلاحية المصنعة محليا وهذا عن طريق عدة إجراءات منها :

- البيع عن طريق الإيجار: تحصلت الولاية على كمية من العتاد تتمثل في 13 آلة حصاد و 62 جرار و 93 عتاد مرفق، وقد تم

توزيع كل هذا العتاد على الفلاحين خلال اجتماعات اللجنة التقنية الولائية.

- دعم اقتناء التجهيزات الفلاحية المصنعة محليا عن طريق الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي المتعلق بدعم يتراوح ما بين 30 إلى 40 % حسب صنف العتاد المطلوب.

7.1. برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

الاعلام الزراعي: يتم تقديم 365 ومضات يومية إرشادية فلاحية و 52 حصة أسبوعية عبر الإذاعة المحلية لجليزان تناولت مواضيع خاصة بالإنتاج الفلاحي وحماية النباتات والصحة الحيوانية.

- ✓ **التكوين الفلاحي:** في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني تم تكوين 119 منهم :
- 16 إطار في ميدان الصحة الحيوانية وتحديد الاقتصاد الفلاحي والريفي منهم 04 في الخارج (الصين).
- 22 فلاحين في ميدان الأشجار المثمرة و زراعة الحبوب.
- 78 مربين في ميدان تربية البقر - الغنم - المعز و النحل.
- متعاملين اقتصاديين في ميدان التبريد (البطاطس) و التحويل (الزيتون).
- ✓ **نشاطات الإرشاد التقني:** تم إجراء 309 أيام إعلامية وتحسيسية، و 77 يوم تبييني و 183 زيارة ميدانية.

2. تطور قدرات القطاع الفلاحي لولاية غليزان خلال الفترة 2000-2013:

1.2. الأراضي الصالحة للفلاحة:

بلغت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة 281875 هكتار سنة 2013 بعدما كانت تقدر ب 279560 هكتار سنة 2000، في حين تحسنت المساحة المسقية من إلى 13464 هكتار سنة 2000 إلى 18800 هكتار سنة 2013، وذلك بفعل المجهودات الحكومية في إطار برامج الانعاش الاقتصادي، الإصلاحات الفلاحية وإعادة الهيكلة.

الجدول رقم (10): الأراضي الصالحة للفلاحة بالولاية الوحدة هكتار

الفرق	2013	2000	التعين
2315+	281875	279560	المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة
5336+	18800	13464	المساحة المسقية

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

2.2. الموارد المائية:

عرفت الموارد المائية في الولاية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2013 بحيث سجلت الأحواض المائية زيادة تقدر ب 982 وحدة، في حين ارتفع عدد الآبار والتنقيب من 208 وحدة سنة 2000 إلى 2241 وحدة سنة 2013 بزيادة قدرها 2033 وحدة، كما عملت الولاية على تطوير إطار المكننة الفلاحية وفي هذا السياق بلغ عدد آلات الرش المحوري وآلات السقي بالتقطير 1657 و 2478 آلة على الترتيب وذلك سنة 2013.

الجدول رقم (11): الموارد المائية المتوفرة بالولاية

الفرق	2013	2000	التعين
982+	982	-	الأحواض المائية (وحدة)
2033+	2241	208	الآبار + التنقيب (وحدة)

17+	17	-	الماجين (وحدة)
1+	1	-	حواجز مائية (وحدة)
5+	28	23	البنابع (وحدة)
1427+	1657	230	آلة الرش المحوري (هكتار)
2438+	2478	40	السقي بالتقطير (هكتار)

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

3.2. الأشجار المثمرة والكروم:

ومن جهة أخرى فقد زاد عدد أشجار الزيتون من 3460 شجرة سنة 2000 إلى 7740 شجرة سنة 2013، كما بلغ عدد أشجار الحوامض 4525 شجرة سنة 2013 بزيادة قدرها 47% مقارنة بسنة 2000. وبنفس الوتيرة تحسنت كل من الزراعات الجبلية والكروم (48% و 104% على الترتيب)، فيما سجلت الورديات ذات البدرية وذات النواة أعلى نسبة نمو قدرت بـ 185% خلال سنة 2013.

الجدول (12): الأشجار المثمرة والكروم الوحدة: شجرة

النسبة (%)	2013	2000	التعين
124+	7740	3460	الزيتون
47+	4525	3070	الحوامض
185+	3917	1377	الورديات ذات البدرية وذات النواة
48+	1658	860	الزراعات الجبلية
104+	2120	1040	الكروم
103+	19960	9807	المجموع

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

4.2. عدد الرؤوس:

لقد سجل عدد الرؤوس ارتفاعا محسوسا في الفترة 2000-2013، بحيث بلغ عدد الأبقار 31300 بقرة سنة 2013 بزيادة قدرها 114% مقارنة بسنة 2000 منها 20700 بقرة حلوب، بينما تجاوز عدد الأغنام 384500 سنة 2013 منها 221500 شاة، أما في يخص الدواجن فقد تضاعف عدد دجاج اللحم خلال نفس الفترة في بلغ عدد دجاج البيض ضعفي العدد المسجل سنة 2000 أي ما يعادل 70000 دجاجة.

وتأتي هذه البيانات نتيجة لتكاثر العديد من العوامل الإيجابية من طرف الدولة بالدرجة الأولى ثم الفلاحين والفاعلين في هذا القطاع بالدرجة الثانية، مما أسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو حتى الحيوانات.

الجدول (13): تطور عدد رؤوس الأنعام بالولاية

النسبة (%)	2013	2000	التعين
114	31300	27550	البقر منها
124	20700	16697	البقر الحلوب
150	7190	4800	BLM
114	13590	11897	BLA
179	384500	214500	الأغنام منها
221	221500	100000	الشاة
129	38000	29500	الماعز منها
167	25000	15000	العائز

105	4200000	4000000	دجاج اللحم
200	700000	350000	دجاج البيض
446	15600	3500	تربية النحل (حلية)

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

5.2. القيمة المالية للإنتاج الفلاحي: توزعت القيم المالية للإنتاج الفلاحي بولاية غليزان كما يلي:

- الإنتاج النباتي : 30.458.502 (10³) دج.
- الإنتاج الحيواني : 10.517.725 (10³) دج.
- المجموع : 40.976.227 (10³) دج.
- نسبة النمو : 233 % مقارنة مع الموسم الفارط.
- عدد مناصب الشغل التي تم خلقها 32400 منها 14300 منصب دائم.

وهي أرقام تعكس المكانة الهامة التي أصبح يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته الفعالة في دفع وتيرة التنمية المحلية من جهة، كما يعلب الطابع الفلاحي للولاية الذي يتجاوز 70% دورا مميذا أيضا في تحقيق هذه النتائج الإيجابية.

3. الجهود المحلية لتنمية القطاع الزراعي:

في إطار إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتيازات الفلاحية، أنشأت أربع محيطات على مستوى الولاية ذات مساحة إجمالية تقدر بـ 6865 هكتار وهي : محيط الوجلة بلدية الوجلة، محيط اريوس بلدية عين الرحمة، محيط بني كثير بلدية بلل ومحيط أولاد يعلى بلدية سيدي سعادة.

1.3. تقديم المحيطات :

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن محيط الوجلة يشمل أكبر مساحة زراعية مستهدفة قصد الاستصلاح بمساحة تقدر بـ 2.582 هكتار، وقد خصص لهذا المشروع غلafa ماليا يزيد عن 160 مليون دج ويعد أول عملية استصلاح بالولاية، يليه محيط بني كثير بمساحة تقدر بـ 255 هكتار وغلaf مالي يزيد عن 45 مليون دج، كما تم استهداف كلا من محيط أولاد يعلى ومحيط اريوس بمساحة قدرت بـ 237 هكتار و170 هكتار على التوالي وذلك خلال سنتي 2003 و2004.

الجدول (14): تطور عدد رؤوس الأنعام بالولاية

الخصائص	محيط الوجلة	محيط اريوس	محيط بني كثير	محيط أولاد يعلى
- التسمية	الوجلة	اريوس	بني كثير	أولاد يعلى
- الموقع	بلدية الوجلة	بلدية عين الرحمة	بلدية بلل	بلدية سيدي سعادة
- المساحة الإجمالية (هكتار)	6.097	180	321	267
- المساحة المراد استصلاحها	2.582	170	255	237
- المساحة الموزعة (هكتار)	إمتيازات الخدمات	88,5	127	50
- كلفة المشروع (دج)	160.310.000	27.485.000	45.193.000	35.416.000
- تاريخ إنشاء المشروع	23 فيفري 1999	19 مارس 2001	01 سبتمبر 2003	29 ديسمبر 2004
- تاريخ إنطلاق الأشغال	15 سبتمبر 1999	15 ماي 2001	21 جوان 2004	13 جويلية 2005

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

2.3. الوضعية المالية للمشاريع :

لقد كلفت مشاريع استصلاح الأراضي غلافًا ماليًا يقدر بـ 268.404.000 دج على مستوى أربع محيطات، حيث كانت الحصة الأكبر لمحيط الولجة بـ 160.310.000 دج أي ما يعادل 59.72% وذلك نظرًا لشساعة المساحة، يليه محيط بني كثير بمبلغ يقدر بـ 45.193.000 دج بنسبة تعادل 16.83%، ثم يأتي بعد ذلك كل من محيط أولاد يعلى واريوس بـ 35.416.000 دج و 27.485.000 دج على الترتيب، وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الدولة في هذه المشاريع بلغت نسبة 70% من كلفة المشروع، كما سجلت عمليات المتابعة تحسنًا كبيرًا في نسبة تقدم الإنجازات في الثلاث محيطات الخاصة بالولجة، اريوس وبني كثير على غرار محيط أولاد يعلى الذي يبقى مستوى النشاط فيه تحت المتوسط نظرًا لعدة مشاكل إدارية وتقنية بالمنطقة.

الجدول (15): تطور عدد رؤوس الأنعام بالولاية

المحيطات	كلفة المشروع (دينار)	مساهمة الدولة 70% - (دينار)	مجموع الاستهلاك (دينار)	نسبة الاستهلاك (%)
الولجة	160.310.000	124.882.718	123.261.467	99
اريوس	27.485.000	19.239.500	18.075.453	94
بني كثير	45.193.000	31.635.100	26.540.331	84
أولاد يعلى	35.416.000	23.167.200	10.024.772	43
المجموع	268.404.000	198.924.518	177.902.203	89,5

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

3.3. التأثيرات :

بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من مشاريع الاستصلاح على مستوى ولاية غليزان 56 فلاحًا، كما بلغ عدد المستفيدين من امتيازات الخدمات 193 فلاحًا، وبفضل الجهود التي تبذلها السلطات المحلية فقد بلغ إجمالي المساحة المستصلحة 2.315 هكتارًا، فضلًا عن استحداث 896 منصب عمل منها 56 منصب عمل دائم.

الجدول (16): الآثار الناجمة عن عمليات الاستصلاح

المحيطات	محيط الولجة	محيط اريوس	محيط بني كثير	محيط أولاد يعلى	المجموع
- عدد المستفيدين	-	18	25	13	56
- عدد المستفيدين من امتيازات الخدمات	74	17	53	49	193
- المساحة المستصلحة (هكتار)	1750	170	200	195	2315
- عدد مناصب الشغل الخفيفة:					
• دائمة	-	18	25	13	56
• مؤقتة	586	81	108	65	840

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنة 2013.

وعموماً فقد تم توسيع الأراضي الصالحة للزراعة على مستوى الولاية بـ 265,50 هكتارًا، كما تم توسيع الأراضي المشجرة بـ 513 هكتارًا وكذا مكافحة إنجراف التربة بـ 2.113 هكتارًا.

الخاتمة :

يلعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية ومالية ضخمة، الأمر الذي جعل الجزائر تصب كإمكانيات كاملة انشغالها قانونيا، تقنيا وماليا قصد دعم وترقية هذا القطاع باعتباره بديلا استراتيجيا كفيلا بنقل الاقتصاد الوطني إلى درجات أكثر تقدما واستقرارا خصوصا في ظل موجة الاضرابات التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخرا، غير أن المعطيات الميدانية الحالية كشفت وجود العديد من العقبات التي حالت دون استقطاب المهتمين، فضلا عن فقدان القدرة على تحريك عجلة التنمية المحلية، مما استوجب على الحكومة إعادة النظر في متطلبات تنمية هذا القطاع بصفة مستعجلة.

نتائج الدراسة:

- تحسنت مساحة الأراضي الفلاحية المستعملة اليوم إلى 8.5 مليون هكتار على غرار 7.5 مليون هكتار في سنة 1970.
- يعرف نصيب الفرد من المساحة الفلاحية المستعملة تراجعا مستمرا من 0.32 هكتار/فرد في سنة 1995 إلى أقل من 0.21 هكتار/فرد في سنة 2016 أي انخفاض بنسبة 65%.
- إن أغلب المساحة الفلاحية المستعملة في الجزائر مخصصة أساسا للمحاصيل الكبرى وخاصة الحبوب.
- تمثل الأراضي الهامجة 40% من المساحة الفلاحية المستعملة، مما يعكس هيمنة النمط التوسعي على حساب المجال الفلاحي.
- تمثل نسبة نمط المحاصيل الكبرى إلى الأراضي الهامجة حوالي 90% من المساحة الفلاحية المستعملة كليا و يجمع 75.04% من المستثمرات.
- هيمنة الفلاحة العائلية حيث أن أكثر من 70% من الأراضي المستغلة ذات طابع عائلي و فلاحي.
- معامل المنحة الغذائية السنوي للفرد في الجزائر تضاعف بـ 3.5 مرات ما بين سنتي 2000 و 2011 لينتقل من 78 دولار إلى 267 دولار.
- سمح تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذا مخطط الإنعاش الوطني بارتفاع العمالة الفلاحية إلى 3.175 ألف عامل سنة 2010 بنسبة زيادة 164.6% مقارنة بسنة 1999، ومع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 22%.
- إن الاضطراب في الإيرادات النفطية دفع بالجزائر إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع الفلاحة من منظور التعويل عليه كأحد أهم البدائل الاستراتيجية الكفيلة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- تعاني الفلاحة الجزائرية من معوقات طبيعية على رأسها الجفاف، التصحر وتقلص التربة، إضافة إلى معوقات تتعلق بنقص اليد العاملة المدربة، النزوح الريفي، ضعف مصادر التمويل وتعقد مجال العقار الفلاحي.
- إن المعوقات التي تقف أمام تنمية قطاع الفلاحة ساهمت بشكل سلبي في انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام وكذا القيمة المضافة كما أدت إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي.

- سعيا من الجزائر لدعم وتطوير القطاع الفلاحي فقد لجأت إلى تسطير استراتيجية لإعادة الهيكلة تركز أساسا على تعبئة الموارد الطبيعية، البشرية والمالية، تتمين نتائج البحث العلمي وزيادة المشاركة والتفاعل بين مختلف الأطراف.
- تتمتع ولاية غليزان بمقومات طبيعية وبشرية ضخمة جعلتها تصدر الولايات المساهمة في القطاع الفلاحي بنسبة تجاوزت 70%، كما تم رصد أغلفة مالية معتبرة قصد استصلاح الأراضي ودعم العمالة الفلاحية، إلا أن الأرقام التي أدلت بها بعض الأجهزة الولائية كشفت أن أكثر من 76% من الاستثمارات تنشط في قطاعات خارج الفلاحة، وتعود الأسباب إلى ضعف المستوى المعيشي وكذا الخدمات الحكومية بالمناطق الريفية، النزوح الريفي، التسبب الفساد الإداري وتعدد العقار الفلاحي.

التوصيات والمقترحات:

- قصد ترقية وتطوير القطاع الفلاحي ورغبة في تخطي العقبات التي تواجه هذا الأخير لابد على الجزائر أن تعمل جاهدة على:
- تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الاستقرار لما له من أهمية في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري، فضلا عن إلغاء القيود على الصادرات وحرية إنتقال رؤوس الأموال دون قيود؛
- تطوير عمل القطاع المصرفي وتعزيز دوره في عملية التنمية، بإعتماد سياسات نقدية ومالية أكثر مرونة، تهدف بها بحيث يمتد دورها إلى المساهمة في المشاريع المجدية، إلى جذب الاستثمارات وخاصة الزراعية منها ذات التكلفة والمخاطرة الفنية المرتفعة؛
- تزويد المستثمرين بالمعلومات والبيانات الدقيقة والموثوق بها، مما يسهل عملية التعرف على الإمكانيات الاستثمارية المتوفرة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، والقطاعات الأكثر إهتماما من قبل الدولة؛
- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للتنمية الفلاحية وثباتها، مما يساعد على بناء ثقة المستثمر الوطني والأجنبي؛
- التقليص من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وإضفاء جو من الشفافية والنزاهة؛
- العمل على استقرار الوضع الاقتصادي من خلال ثبات أو تخفيض مستوى التضخم والبطالة؛
- العمل على تخفيض الفوائد على القروض وتقديم التسهيلات الإئتمانية لإعطاء فرص أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات؛
- العمل على تطوير الأجهزة المشرفة على القطاع الفلاحي من حيث الإمكانيات البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية باستمرار وإعطاء الحوافز والإمتيازات؛
- العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وتحسين أداء القطاعين العام والخاص؛
- إقامة علاقات دولية للاستفادة من الخبرات والتجهيزات، إضافة إلى تكثيف الجهود في مجال البحث العلمي.

¹ Bayer Crop Science Algeria, l'Agriculture en Algérie, L'Agriculture algérienne en chiffres, 2014.

² عباس حديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 24.

³ الفلاحة الجزائرية: إمكانيات وإحصائيات، مقال منشور بتاريخ 2016/07/20 على موقع الفلاحون: alfallahoun.com تاريخ الاطلاع: 2017/05/10.

⁴ فراح رشيد، وضع الموارد المائية في الجزائر، ومعوقات توفيرها، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة قلمة، 14 و 15 ديسمبر 2014، ص 3.

⁵ Remini.B, La Problematique De L'eau En Algérie Du Nord, Larhyss Journal, ISSN 1112-3680, n° 08, Juin 2010, Université de Biskra, p.29.

⁶ بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي . حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2015، ص 103.

⁷ هجرس منصور، الموارد المائية في الجزائر، الامكانيات و الانجازات وهران المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، ورقة بحثية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2015.

تاريخ الاطلاع: 2017/04/28 <http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html>

⁸ بلغالي محمد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الجزائر، 22-24 مارس 2008، ص 76.

⁹ بلغالي محمد، مرجع سابق، ص 76.

¹⁰ غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 25.

¹¹ Arab Agricultural Statistics Yearbook, League Of Arab States, Arab Organization For Agricultural Developmen, Vol 32 (2012), 33 (2013), 34 (2014), 35 (2015).

¹² غردى محمد مرجع سابق، ص 26.

¹³ Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2000, p50.

¹⁴ عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي: أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ 1980، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 10.

¹⁵ سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات - دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016، ص 228.

¹⁶ عماري زهير، مرجع سابق، ص 4.

¹⁷ هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016، ص 73.

¹⁸ باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 112.

¹⁹ Cadre Programmation Par Pays Algérie (2013 – 2016), Organisation Des Nations Unies Pour l'Alimentation Et l'Agriculture, Décembre 2012, P13.

²⁰ فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 264.

²¹ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 285.

²² تاريخ الاطلاع: 2017/07/02 <http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx/NewsID=49567>

²³ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 287.

²⁴ تاريخ الاطلاع: 2017/07/05 <http://www.djazairiss.com/echchaab/14191>

²⁵ غردى محمد، مرجع سابق، ص 104.

²⁶ كل المعلومات والبيانات الواردة في هذا المحور تم الحصول عليها من تقارير مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان لسنتي 2013 و 2016.